في ظل التصعيد العسكري في اليمن، أعلنت السعودية أمس الإثنين عن مبادرة «لإنهاء الأزمة اليمنية والتوصل الى حل سياسي شامل»، لكن الحوثيين لم يتأخروا لإعلان ان لا جديد في هذه المبادرة، مع تأكيدهم الاستمرار في المحادثات للتوصل الى اتفاق سلام

مبادرة سعودية لإنهاء الحرب اليمنية

الحوثيون لا يرون جديداً ويؤكدون مواصلة المحادثات للتوصل إلى اتفاق

اعتبر بن فرحان ان تدخلات إيران تطيل امد الأزمة اليمنية (الأناضول)

عدن ـ **العربي الجديد**

بعد تصعيد عسكري كبير في المعارك والغارات الجوية في اليمن، وتوسيع طيران التحالف بقيادة السعودية من رقعة ضرباته لتشمل أهدافاً عسكرية مختلفة في مناطق بصنعاء وعمران، فضلاً عن مسرح العمليات العسكرية الرئيسي في مأرب شرقي البلاد، أعلنت السعودية أمس الإثنين عن مبادرة «لإنهاء الأزمة اليمنية والتوصل إلى حل سياسي شامل»، تتضمن وقف إطلاق نار شامل وفتح مطار صنعاء لعدد من الرحلات، وغيرها من النقاط، لكن جماعة الحوثيين لم تتأخر للإعلان أنها لا تتضمن أي جديد، من دون أن تقفل الباب أمام المبادرات لوقف الحرب بتأكيدها أنها ستواصل المحادثات مع الرياض ومسقط وواشنطن في محاولة للتوصل إلى اتفاق سلام.

وأعلن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، خلال مؤتمر صحافي عقده في الرياض بمشاركة السفير السعودي لدى اليمن محمد بن سعيد آل جابر، والمتحدث الرسمي باسم قوات التحالف تركي المالكي عن مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية، تتضمن وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة، وإيداع الضرائب والإيرادات الجمركية لسفن المشتقات النفطية من ميناء الحديدة في الحساب المشترك في البنك المركزي اليمني بالحديدة وفق اتفاق استوكهولم، وفتح مطار صنعاء الدولي لعدد من الرحلات المباشرة الإقليمية والدولية، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة بناء على مرجعيات قرار مجلس الأمن الدولي 2216، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل.

ودعا بن فرحان «الحكومة اليمنية والحوثيين للقبول بالمبادرة التي تمنح الحوثيين الفرصة لتحكيم العقل ووقف نزيف الدم اليمني ومعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب اليمني وأن يكونوا شركاء في تحقيق السلام، وأن يعلوا مصالح الشعب اليمني وحقه في سيادة واستقلال وطنه على اطماع النظام الإيراني في اليمن والمنطقة، وأن يعلنوا قبولهم بالمبادرة ليتم تنفيذها تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة». وجدد تأكيد السعودية على «حقها الكامل في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها والمقيمين فيها من الهجمات الممنهجة التي تقوم بها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران ضد الأعيان المدنية، والمنشآت الحيوية التي لا تستهدف المقدرات الوطنية للمملكة فحسب، وإنما تستهدف عصب الاقتصاد العالمي وإمداداته، وكذلك أمن الطاقة العالمي والممرات المائية الدولية»، مشدداً على «رفض المملكة التام للتدخلات الإيرانية في المنطقة واليمن، فهي السبب الرئيسي في إطالة أمد الأزمة اليمنية بدعمها لليميشيات الحوثيين عبر تهريب الصواريخ والأسلحة وتطويرها وتزويدهم بالخبراء، وخرقها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

وجاء الكشف عن المبادرة بعد إعلان وزارة الخارجية الأميركية عن اتصال هاتفي بين وزير الخارجية أنتوني بلينكن ونظيره السعودي، بحثا فيه التعاون لإنهاء الحرب في اليمن. وقالت الوزارة في بيان إن بلينكن «جدد تأكيد التزامنا بدعم الدفاع عن السعودية، وندد بقوة بالهجمات التي نفذتها جماعات متحالفة مع إيران في المنطقة على الأراضي السعودية في الآونة الأخيرة».

وسريعاً، رحبت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بالمبادرة السعودية. وقالت الخارجية اليمنية، في بيان نشرته وكالة «سبأ» التابعة للحكومة، إن هذه المبادرة «أتت استجابة للجهود الدولية الهادفة لإنهاء الحرب والمعاناة الإنسانية، وهي اختبار حقيقي لمدى رغبة الميليشيات المدعومة من إيران بالسلام، واختبار مدى فاعلية المجتمع الدولي المنادي بإنهاء الحرب واستئناف المسار السياسي». وأشارت إلى أن «مليشيا الحوثي قابلت كل المبادرات السابقة بالتعنت والمماطلة وعملت على إطالة وتعميق الأزمة الإنسانية».

في المقابل، لم يقفل الحوثيون الباب أمام محادثات السلام على الرغم من عدم ترحيبهم بالمبادرة السعودية. وكتب كبير المفاوضين الحوثيين، محمد عبد السلام، تلحظ ان اليمن يتعرض لعدوان وحصار منذ ست سنوات وتفصل الجانب الإنساني عن اي مقايضة عسكرية او سياسية وترفع الحصار، فهي غير جادة ولا جديد فيها». وفي تصريحات أخرى، قال عبد السلام إن الحركة ستواصل المحادثات مع الرياض ومسقط وواشنطن في محاولة للتوصل إلى اتفاق سلام. وأضاف لوكالة «رويترز» إن فتح المطارات والموانئ حق إنساني ويجب ألا يُستخدم كاداة ضغط. كما دعا في تصريحات نقلتها قناة «المسيرة» التابع للجماعة، السعودية إلى إعلان وقف الحرب ورفع الحصار، بدلاً من تقديم أفكار «تم نقاشها مسبقاً»، معتبراً محاولة الرياض «الهروب من استحقاقات الحرب مجرد تسطيح للأزمة». وأضاف أن تقديم السعودية نفسها على أنها ليست طرفاً في الحرب «تسطيح مبالغ فيه وغير دقيق ولا يؤدي إلى نجاح على الإطلاق»، مجدداً موقف جماعته الثابت برفع الحصار وأن أي مبادرة لا تلتفت إلى الجانب الإنساني فهي غير جادة.

وكان عبد السلام، قد طالب في تغريدة عبر «تويتر» قبل الإعلان عن المبادرة، «دول العدوان بوجوب إنهاء عدوانها بشكل شامل ورفع الحصار بشكل كامل، وضرورة الفصل بين ما هو حق إنساني كإعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة بما لا يكون ذلك خاضعاً للابتزاز السياسي والعسكري».

وجاء ذلك غداة إعلان القيادي الحوثي البارز محمد البخيتي، استعداد جماعته لـ«وقف كافة عملياتها العسكرية بما في ذلك الهجمات التي تستهدف العمق السعودي والتقدم نحو مأرب، في مقابل أن تعلن دول التحالف، وقف الحرب ورفع الحصار»، وتركيا «يدفع السوريون ثمنها»، مضيفاً أن «نظرة إلى الأحداث الأخيرة تُظهر أن التحرك التركي في محيط عين عيسى تكثف بعد فشل المفاوضات مع الروس، في مقابل تصعيد عسكري روسي قرب الحدود التركية وضد مناطق تقع تحت الحماية التركية».

وكشف أن المراصد في شمال سورية «رصدت دخول الطيران الروسي الأراضي التركية الحدودية الريحانية أثناء قصفه ريف إدلب الشمالي الأحد». وأعرب عن اعتقاده بأن التصعيد «بمثابة رسائل من الجانب الروسي إلى المجتمع الدولي الذي أعلن التحالف لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، وأن الكرة في ملعب السعودية وأميركا». وأشار البخيتي، في تغريدات على «تويتر»، إلى أن «رؤية أميركا للسلام تعني الاستسلام»، لأنها تطالب بوقف العمليات العسكرية من طرف واحد مع استمرار الحصار. واعتبر أن الرؤية الأميركية ترفض رؤية جماعة الحوثيين، والتي تقضي بوقف العمليات العسكرية من قبل الطرفين وبشكل متزامن ورفع الحصار الذي يعد أكثر ضرراً على الشعب من الحرب نفسها. وشدد على أن رفض دول التحالف لمبدأ وقف الأعمال العدائية من الطرفين وبشكل متزامن وفي كل الجبهات «يثبت عدم جدية مزاعمهم في تحقيق السلام».

أما ميدانياً، فأفادت وكالة «سبأ» التابعة للحكومة بأن الحوثيين تكبّدوا خسائر بشرية ومادية كبيرة بنيران الجيش وطيران التحالف غرب مأرب أمس. وذكرت الوكالة أن الجيش كسر هجمات شنها الحوثيون في جبهتي هيلان والمشجح، وانتهت بمقتل أكثر من 30 عنصراً من مليشيا الحوثي وجرح العشرات.

الإعلان عن المبادرة أعقب مباحثات بين بلينكن وبن فرحان

الحوثيون: فتح المطارات والموانئ حق لا يجب أن يستخدم للضغط

للحديث تتمة...

اليمن: انهيار هدنة كورونا

زكريا الكمالي

كل شيء يغلي في اليمن، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. حتى يبدو أن الهدنة الأحادية التي أبرمها فيروس كورونا مع اليمنيين خلال العام الماضي، قد انهارت، وبدأ الوباء، يمارس مهماته في تأجيج الوضع وخلط الأوراق، كما تفعل باقي الفيروسات المتكاثرة داخل البلد المنكوب. في العام الماضي، توقعت المنظمات الدولية إصابة مليون يمني، غير أن عدد الإصابات المعلنة بلغ نحو ألفي إصابة فقط. عجز الأطباء ومراكز الأبحاث بداية عن تفسير قلة عدد الإصابات، على الرغم من عدم التزام الناس بأي إجراء احترازي، ولم يعتبروها بالوباء أصلاً.

وعلى الرغم من كل التفسيرات التي رجحت أن الشعب اليمني الذي يعشق الزحام قد اكتسب مناعة القطيع، إلا أن الأمر تبدل أخيراً، إذ سُجّلت أكثر من ألف إصابة في عدن في الأيام الـ20 الأخيرة، وفقاً لوزارة الصحة. كما أخذت أرقام الوفيات والإصابات تتصاعد بشكل مقلق. وفي بلد نفدت فيه أسطوانات الأوكسجين وأجهزة التنفس الصناعي وتجاوزت مراكز العزل طاقتها الاستيعابية، إثر بلوغ المعدل اليومي المائة إصابة يومياً، فمن المتوقع حدوث كارثة حقيقية، خصوصاً مع حلول شهر رمضان (يبدأ في الأسبوع الثاني من شهر إبريل/نيسان المقبل).

وقد فتك الفيروس بوزير النقل في حكومة الحوثيين زكريا الشامي، يوم الأحد الماضي، فيما يقبع والده، العسكري البارز في الجماعة، يحيى الشامي في غرفة العناية المركزة، أما رئيس هذه الحكومة، غير المعترف بها دولياً، عبد العزيز بن حبتور، فلا يزال تحت رحمة الوباء، مصاباً منذ أسابيع. ويشير ذلك إلى عجز اليمنيين عن مواجهة كوارث مختلفة في وقت واحد، بل على أطراف النزاع أن تخلّص الناس من إحدى مصيبتين: الحرب أو الوباء. وإن عودة الفيروس فرصة مواتية لأطراف النزاع من أجل وقف الحرب، ولا بد من التقاط الفرصة، لو أن حس المسؤولية لا يزال حاضراً لديهم.

ولا يتعلق الأمر بمبادرة أممية أو تقمص لدور المبعوث مارتن غريفيث، بل يمكن القول إنه الوقت المناسب لاكتشاف قيمة البشر لدى أطراف النزاع، وإطلاق المبادرات الإيجابية. بالتالي سيكون من المناسب أن تقوم السعودية بعكس وجهة مبلغ الـ10 مليون دولار، الذي رصدته سابقاً لقتل القيادي الحوثي، زكريا الشامي، لصالح مواجهة كورونا في اليمن، وأن تقوم إيران بتهريب شحنة أجهزة تنفس صناعي عظيمة المدى بدلاً عن صواريخ «قدس 2» و«ذو الفقار».

تصعيد النظام السوري يصل إلى الحدود التركية

يطرح التصعيد المتواصل للنظام السوري شمال غربي البلاد، والذي استمر أمس الإثنين ليطاول معبر باب الهوى الحدودي، تساؤلات حول المدى الذي يمكن ان يصل إليه، خصوصاً أنه يهدد تفاهمات دولية

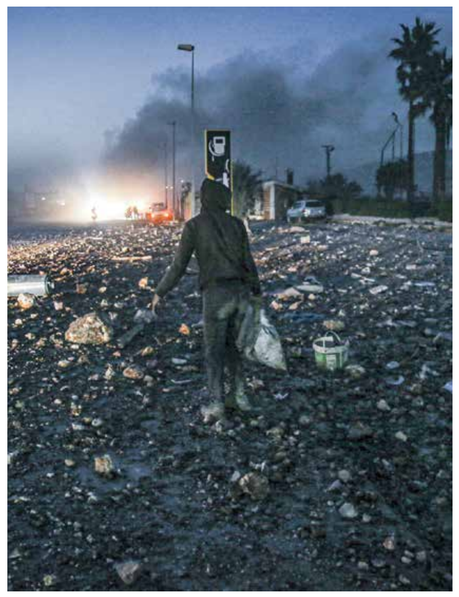
من آثار القصف على باب الهوى (محمد سيد/الأناضول)

أمين العاصي

واصلت قوات النظام السوري تصعيدها في الشمال الغربي من سورية، بضوء أخضر روسي، لتطاول حملة القصف المدفعي أمس الإثنين معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، في تصعيد إضافي يؤكد هشاشة التفاهمات الروسية التركية حول الشمال السوري، بما بات يهدد بسقوط اتفاق موسكو الموقع بين الطرفين في حال لم يستطيعا احتواء الوضع. وعلى الرغم من هذا التصعيد، لا يزال من المستبعد حصول تقدّم لقوات النظام على جبهات القتال الهادئة، فيما يرى مراقبون في هذه التطورات رسائل روسية-تركية متبادلة، خصوصاً أن التوترات وصلت إلى محيط بلدة عين عيسى في منطقة شرقي نهر الفرات الخاضعة.

وواصلت قوات النظام أمس الإثنين قصفها على مناطق في محافظة إدلب ومحيطها، واستهدفت فجراً بالمدفعية والصواريخ مناطق في محيط بلدة كفر عمة في ريف حلب الغربي، كما قصفت مناطق في محيط مدينة أريحا في ريف إدلب الجنوبي، موقعة أضراراً مادية في ممتلكات المدنيين. في المقابل، قصفت فصائل المعارضة المسلحة و«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) مواقع لقوات النظام والمليشيات التابعة له على محور سهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي المتاخم لريف إدلب الجنوبي الغربي. وفي السياق، أكد الدفاع المدني السوري، التابع للمعارضة، في بيان له الأحد، أن مدنياً قُتل نتيجة غارات جوية روسية استهدفت معملاً للأسمنت ومعمل الغاز في أطراف مدينة سرمدا، وكراجاً للشاحنات في منطقة باب الهوى الحدودية في ريف إدلب الشمالي.

وعلّق مجمع أريحا التربوي الدوام في المدارس أمس الإثنين «بسبب القصف الذي تتعرض له منطقة أريحا»، وفق بيان له. وكانت قوات النظام قد أخرجت مستشفى بلدة الأتارب في ريف حلب الشمالي الغربي عن الخدمة عقب قصف أدى إلى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين.

ودفعت التطورات المتلاحقة في الشمال الغربي من سورية، وزارة الدفاع التركية لمطالبة روسيا بكبح التصعيد العسكري «على الفور»، ووقف قصف قوات النظام لمناطق في إدلب.

ويؤكد التصعيد أن التفاهمات الروسية التركية حول الشمال الغربي من سورية والموثقة في اتفاق موسكو، المبرم في مارس/آذار من العام الماضي في العاصمة الروسية، هشة، ويمكن تقويضها كلما اختلف الجانبان حول مسائل تخص الشمال السوري برمته. ولا يمكن عزل التصعيد في محيط بلدة عين عيسى شرقي الفرات الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، عما يجري في ريفي إدلب وحلب. وذكرت مصادر محلية أن فصائل المعارضة المرتبطة بالجيش التركي استقدمت تعزيزات إلى مواقعها القريبة من بلدة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي، ما ينذر بتجدد القتال على هذه البلدة الاستراتيجية كونها تقع في قلب منطقة شرقي الفرات وتعد هدفاً للجيش التركي. وكانت «قسد» قد رفضت في الشهر الأخير من العام الماضي تسليم عين عيسى إلى قوات النظام بناء على طلب روسي لتفادي عملية عسكرية تركية واسعة للاستحواذ على البلدة. وتعيد التطورات في ريف إدلب إلى الأذهان محاولات النظام في الربع الأول من العام الماضي التوغل أكثر في الشمال الغربي من سورية وصولاً إلى معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، والذي يعدّ من المعابر الرئيسية وشرياناً اقتصادياً هاماً لمحافظة إدلب ومحيطها. وتتمركز قوات النظام ومليشيات محلية وإيرانية تساندها على بعد نحو 20 كيلومتراً عن معبر باب الهوى الحدودي. ولكن من المستبعد حالياً لجوء قوات النظام إلى هذا الخيار لأن ذلك يعني انهيار التفاهمات التركية الروسية بشكل قد يؤدي إلى انزلاق جميع الأطراف إلى أتون صراع دموي جديد.

وفي هذا الصدد، استبعد القيادي في فصائل المعارضة في شمال غربي سورية، العقيد مصطفى البكور، أي تقدّم لقوات النظام على الأرض في الوقت الراهن، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد» أن «الظروف الدولية ليست مناسبة لتحريك الجبهات الراكدة». وحول أسباب التصعيد من قبل النظام والجانب الروسي، رأى البكور أنه «يأتي في إطار رسائل متبادلة بين روسيا وتركيا «يدفع السوريون ثمنها»، مضيفاً أن «نظرة إلى الأحداث الأخيرة تُظهر أن التحرك التركي في محيط عين عيسى تكثف بعد فشل المفاوضات مع الروس، في مقابل تصعيد عسكري روسي قرب الحدود التركية وضد مناطق تقع تحت الحماية التركية».

وكشف أن المراصد في شمال سورية «رصدت دخول الطيران الروسي الأراضي التركية الحدودية الريحانية أثناء قصفه ريف إدلب الشمالي الأحد». وأعرب عن اعتقاده بأن التصعيد «بمثابة رسائل من الجانب الروسي إلى المجتمع الدولي الذي أعلن التحالف لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، وأن الكرة في ملعب السعودية وأميركا». وأشار البخيتي، في تغريدات على «تويتر»، إلى أن «رؤية أميركا للسلام تعني الاستسلام»، لأنها تطالب بوقف العمليات العسكرية من طرف واحد مع استمرار الحصار. واعتبر أن الرؤية الأميركية ترفض رؤية جماعة الحوثيين، والتي تقضي بوقف العمليات العسكرية من قبل الطرفين وبشكل متزامن ورفع الحصار الذي يعد أكثر ضرراً على الشعب من الحرب نفسها. وشدد على أن رفض دول التحالف لمبدأ وقف الأعمال العدائية من الطرفين وبشكل متزامن وفي كل الجبهات «يثبت عدم جدية مزاعمهم في تحقيق السلام».

أما ميدانياً، فأفادت وكالة «سبأ» التابعة للحكومة بأن الحوثيين تكبّدوا خسائر بشرية ومادية كبيرة بنيران الجيش وطيران التحالف غرب مأرب أمس. وذكرت الوكالة أن الجيش كسر هجمات شنها الحوثيون في جبهتي هيلان والمشجح، وانتهت بمقتل أكثر من 30 عنصراً من مليشيا الحوثي وجرح العشرات.

فوضى رأس العين

قتل 7 أشخاص بينهم 4 أطفال وجرح 5 آخرون، أمس الاثنين، جراء انفجار أسلحة في منزل بمدينة رأس العين الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري. وقالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» إن الانفجار وقع في شارع السجن بالقرب من مبنى الشرطة التابعة للمعارضة وسط رأس العين، وفي منزل يعود لعنصر من فصائل الجيش الوطني. وأوضحت المصادر أن قوات الشرطة التابعة للمعارضة طوقت المكان وجرى إسعاف عدد من الجرحى كانوا تحت الأنقاض.

رفضه إعطاء الشرعية للانتخابات الرئاسية المقبلة في سورية ما لم تكن بإشراف الأمم المتحدة وتشمل كل السوريين»، مضيفاً: «مضمون الرسالة أن لروسيا اليد الطولى في سورية ولن يحصل إلا ما تريده». وتابع بالقول: «القصف الروسي رسالة للسوريين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في الشمال أنكم لن تكونوا في أمان إلا إذا كنتم تحت سيطرة الأسد، حتى ولو كانت دول مثل تركيا ضامناً لكم». كما ادرج البكور التصعيد الروسي في سياق محاولات «رفع معنويات النظام المتهالك وحاضنته الشعبية بسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في مناطق سيطرته».

وكان الجانب الروسي قد استفز الجانب التركي في الآونة الأخيرة أكثر من مرة بقصف محطات تكرير بدائية للبترول في منطقة «درع الفرات» والتي تعد منطقة نفوذ تركي بلا منازع، ما يؤكد اتساع الهوّة بين الطرفين حول مختلف القضايا التي تخص الملف السوري. ويأتي التصعيد العسكري في الشمال الغربي من سورية مع اقتراب موعد انتخابات رئاسية ينوي النظام إجراءها منتصف العام الحالي لإبقاء بشار الأسد في السلطة لسبع سنين مقبلة.

من جهته، أكد المحلل السياسي التركي طه عودة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الجانب التركي لن يسمح لقوات النظام بالتقدم في عمق محافظة إدلب وصولاً إلى الحدود السورية التركية، مشيراً إلى أن التطورات المتسارعة التي يشهدها الشمال السوري في الآونة الأخيرة «مؤشر كبير على عودة التوتر من جديد على الرغم من التفاهمات التركية الروسية الأخيرة في أستانة والمتعلقة بتثبت وقف إطلاق النار».

وأشار إلى أن تصعيد قوات النظام هو «بإيعاز من روسيا، مضيفاً: «هذه محاولة من موسكو للتهرب من الالتزام بتعهداتها مع أنقرة في الجولة الأخيرة من مسار أستانة والمتعلق بإخراج قوات سورية الديمقراطية من منطقة عين عيسى والمناطق الحدودية مع تركيا». واعتبر أن التصعيد «يؤكد الانزعاج الروسي من الغارات التي شنّتها الطائرات التركية خلال اليومين الماضيين ضد قوات قسد ومواقع النظام السوري، رداً على استهداف ولاية كليس في جنوب تركيا الأسبوع الماضي»، مضيفاً أن الخلافات التركية الروسية ومراوغة موسكو اسهمتا بشكل كبير في عودة التوتر من جديد إلى المنطقة والمرشح للارتفاع في الأيام المقبلة.

شرق غرب

بغداد تتحرك لاسترداد العراقيين من مخيم الهول

لا يزال ملف آلاف العراقيين في مخيم الهول، يشكّل معضلة حقيقية للعراق، الذي يبدو انه يتجه لاسترداد مواطنيه بدفع وتشجيع اميركيين

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف مسؤول عراقي، أمس الإثنين، عن حراك جديد لحسم ملف الآف العراقيين الموجودين في مخيم الهول السوري، بدفع وتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية، يقضي بنقلهم إلى داخل العراق وتوزيعهم على مخيمات ضخمة بعيدة عن المدن، وتأسيس لجنة قضائية خاصة تتعلق بالمتورطين منهم في أعمال إرهابية، والعمل على تأهيل الأطفال والنساء من عائلات مسلحي التنظيم الذين قضوا خلال المعارك أو تم اعتقالهم داخل العراق أو في الجانب السوري. يأتي ذلك بعد أيام قليلة من تصريحات لمستشار الأمن الوطني العراقي، قاسم الأعرجي، عقب لقائه السفير الأميركي في بغداد مايثيو تولر، حذر فيها من الأوضاع في مخيم الهول السوري، متحدثاً عن وجود 20 ألف طفل عراقي داخل هذا المخيم، معتبراً أن هؤلاء «سيصبحون دواعش ويشكلون خطراً على العراق والمنطقة، إن لم يتكاتف الجميع من أجل حلّ هذه المشكلة التي تهدد أمن العراق والمنطقة».

وتعقيباً على هذه التصريحات، قال مسؤول عراقي في مستشارية الأمن الوطني، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن هناك حراكاً جدياً من أجل حسم مصير العراقيين الموجودين في مخيم الهول، والسيناريو الحالي هو إعادتهم إلى العراق بعد تجهيز مخيمات خاصة لهم في صحراء الأنبار وبادية نينوى، وقد يتم اختيار مناطق أخرى أيضاً، إذ لن يتم تجميعهم في مكان واحد بسبب عددهم الكبير. وأضاف أن هناك ضغوطاً من الأمم المتحدة والجانب الأميركي من أجل أن يستعيد العراق مواطنيه على غرار ما فعلته دول أخرى، كون العراقيين في مخيم الهول الأكبر عدداً وهناك عبء يقع على إدارة المخيم، كما أن بقاء المخيم على هذه الحالة يفاقم مشكلة التطرف والتكفير ليتحول الأطفال إلى مشكلة أخرى كبيرة. وكشف المسؤول عن زيارة غير معلنة أجراها مسؤولون عراقيون أمنيون إلى مخيم الهول السوري قبل أيام من أجل الاطلاع عن قرب على الأوضاع هناك وعلى عدد العراقيين الموجودين في المخيم من نساء ورجال وأطفال وفهم الملف كاملاً لرسم تصور رسمي عن كيفية التعامل معهم، خصوصاً أن هناك مطلوبين للقضاء وسيعادون للعراق لتتم محاكمتهم، في الوقت الذي سيُنقل فيه أسر مسلحي التنظيم إلى مخيمات، مضيفاً «كما أن هناك أسراً أخرى لا علاقة لها بداعش لكن انتقلت إلى سورية خلال فترة استباحة الحدود، ومنها من كان يقصد اللجوء إلى تركيا في ما بعد، وأخرى انتقلت هرباً من المعارك، كما تفيد التحقيقات معها».

وتابع المسؤول أن إيقاف بناء مخيم العملة في نينوى العام الماضي، والذي كان مقرراً أن يكون مكان استقبال لسكان مخيم الهول، حصل لأسباب أمنية ولقربه من المناطق السكنية في بلدة زمار، والتوجه حالياً هو لبناء مخيمات بعيدة عن المدن، مؤكداً أن «لا مفر من قبول العراق استقبال العراقيين الموجودين هناك في كل الأحوال».

وكشف مدير ناحية زمار التابعة إلى محافظة نينوى، أحمد جعفر، في تصريحات صحافية في وقت سابق، أن «الحكومة العراقية قررت وقف خطط بناء مخيم في بلدة زمار شمال غرب الموصل، لنقل عائلات عراقية من مخيم الهول إليه، بسبب اعتراضات من أهالي المنطقة».

في السياق ذاته، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي عباس سروط، لـ«العربي الجديد»، إن حكومة مصطفى الكاظمي «بدأت فعلاً إجراءات تجاه ملف عراقيي مخيم الهول، لكن لغاية الآن لم يتم حسم مكان نقل هؤلاء، أما الإرهابيون منهم فسيتم نقلهم إلى السجون بشكل مباشر من أجل محاكمتهم». وأضاف سروط أن هناك خطة أمنية لتأمين المخيمات التي سيتم نقل عراقيي الهول إليه، لمنع أي تسلل أو فرار منها، أو حتى حدوث عمليات قتل داخلها كما يجري الآن في مخيم الهول بين حين وآخر.

مقابل ذلك، قال عضو «ائتلاف دولة القانون»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، النائب كاطع الركابي، لـ«العربي الجديد»، إن لديهم «مخاوف حقيقية من تصرف الحكومة تجاه ملف مخيم الهول، لأن نقلهم إلى العراق سيتكون فيه خطورة حقيقية وهم فعلاً عبارة عن قنبلة موقوتة». واعتبر الركابي أن «على الحكومة العراقية أن تتعامل بشكل دقيق مع هذا الملف الخطير بعيداً عن أي ضغوط خارجية، فهذا الأمر يتعلق بأمن العراق واستقراره، كما يجب وضع مخيمات مؤمنة بشكل كبير وتكون بعيدة جداً عن المدن إذا أقدمت بغداد على نقل العراقيين في مخيم الهول إلى الأراضي العراقية».

ضغوط من واشنطن والأمم المتحدة لإعادة العراقيين

العراق: اعتقال 15 عنصراً من «داعش»

أعلنت قوات الأمن العراقية، أمس الإثنين، إطاحة عدد من مسلحي «داعش» في عمليتين أمنيتين في نينوى وكركوك شمالي البلاد، بالتزامن مع عملية مماثلة في صحراء الأنبار. وأكد جهاز الأمن الوطني، اعتقال 11 مسلحاً في مناطق متفرقة من الموصل، فيما أعلنت شرطة كركوك اعتقال 4 من «داعش» في عملية «نوعية».

(العربي الجديد)

سعيد: تنقصنا في تونس إرادة وطنية ثابتة

رأى الرئيس التونسي قيس سعيّد (الصورة)، أمس الإثنين، أن لا شيء ينقص في بلاده «سوى إرادة وطنية ثابتة وأهداف لا تتزعزع»، مضيفاً خلال حضوره إطلاق القمر الصناعي التونسي «تحدي 1»، أن هذا المشهد ذكره بالثورة التونسية التي «انطلقت إلى الفضاء الخارجي كما تخلص المسيار من المحركات التي دفعته إلى السماء». وأضاف سعيّد أن المواطن التونسي «يتوق إلى الفضاء للخروج من هذا الفضاء بكل صراعاته وتناقضاته، لينطلق حراً في كل مكان».

(العربي الجديد)

موسكو تأسف لرفض واشنطن محادثات بين بوتين وبايدن

أعربت وزارة الشؤون الخارجية الروسية، أمس الإثنين، عن أسفها لأن الولايات المتحدة لم تؤيد اقتراح الرئيس فلاديمير بوتين إجراء محادثات عبر الفيديو مع نظيره الأميركي جو بايدن في 19 أو 22 مارس/ آذار الحالي. وانتقدت الوزارة في بيان «إهدار فرصة أخرى لإيجاد سبيل للخروج من جمود العلاقات الروسية الأميركية الذي تسببت فيه واشنطن»، محملة المسؤولية عن ذلك بالكامل للولايات المتحدة.

(رويترز)

الجزائر: ألف قائمة مرشحة للانتخابات المبكرة

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الجزائر، أمس الإثنين، عن وجود ألف قائمة مرشحة للانتخابات المبكرة المقررة في يونيو /حزيران المقبل، بعد أن تم البدء بسحب استمارات الترشح واكتتاب التوقيعات على مستوى الولايات الـ58 والمناطق الأربع في الخارج. وقال رئيس الهيئة محمد شرفي، إن حوالي 680 استمارة ترشيح تمّ سحبها من قبل 49 من الأحزاب السياسية، إضافة إلى 300 استمارة أخرى لمرشحين في قوائم مستقلة، معتبراً ذلك «مؤشرا جيدا على الإقبال والتنافس».

(العربي الجديد)

بولارد يدافع عن تجسسه لـ«الموساد»

دافع الجاسوس الأميركي لصالح إسرائيل، جوناثان بولارد (الصورة)، الذي سجن في الولايات المتحدة 30 عاماً، عن تجسسه لصالح «الموساد»، مضيفاً لصحيفة «يسرائيل هيوم»، أن أميركا «طعنت إسرائيل في ظهرها» عبر حرمانها من معلومات استخبارية. وأضاف بولارد في المقابلة التي هي الأولى له منذ وصوله إلى إسرائيل في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أنه لم يكن له خيارات أخرى خلال عمله كمحلل استخباري في البحرية الأميركية، معتبراً أن التهديدات لإسرائيل كانت جدّية.

(أسوشييتد برس)

يتوجه الإسرائيليون اليوم الثلاثاء للاقتراع في رابع انتخابات تجرى خلال عامين، في ظل شبه تعادل بين معسكر بنيامين نتنياهو والفريق المعارض له، وهو ما يجعل خيار الذهاب إلى انتخابات خامسة غير مستبعد، في حال الفشل بالحصول على أكثرية لتشكيل الحكومة

الانتخابات الإسرائيلية

سباق التطرف بين نتنياهو وخصومه

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

تنطلق في السابعة من صباح اليوم الثلاثاء عملية الاقتراع في انتخابات عامة هي الرابعة في إسرائيل، منذ أن حل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حكومته الثالثة في ديسمبر/كانون الأول 2018 لاستباق التحقيقات الجنائية ضده، وفي محاولة لتشريع قانون يمنع محاكمة رئيس حكومة ما دام في منصبه. حاول نتنياهو خلال ثلاث معارك متتالية بين إبريل/نيسان 2019 ومارس/آذار 2020، الوصول إلى حكومة يمين مستقرة تمكّنه من إلغاء الملف القضائي ضده، لكن بلا فائدة، وفشل مرتين في تشكيل حكومة يمين متجانسة، لكنه تمكّن على الرغم من عدم حصوله على أغلبية 61 صوتاً من أصل 120 في الكنيست، من تشكيل الحكومة الحالية، بفعل انسلاخ زعيم حزب «كاحول لفان» الجنرال بني غانتس عن تحالفه مع حزبَي «يش عتيد» و«تيلم»، وذهاب غانتس بالتوصية التي حصل عليها، أيضاً بفضل توصية من القائمة المشتركة للأحزاب العربية لتشكيل حكومة برئاسته، نحو حكومة وحدة وطنية، على أساس التناوب في الحكم مع نتنياهو.

اليوم، يتوجه الإسرائيليون إلى انتخابات رابعة في ظل تراجع نسبة الإصابات بفيروس كورونا، بفعل حملة التلقيح التي قادها نتنياهو، وهو ما قد يصب في نهاية المطاف في صالحه، وسط توقع استطلاعات الرأي استمرار حالة التعادل التام بين معسكر نتنياهو وبين معسكر الأحزاب المناهضة له، من جهة، وعدم حسم الأمسيلاة واليأس من إحداث تغيير قد تنعكس سلباً على نسبة تصويت منخفضة مقارنة بالانتخابات الأخيرة التي بلغت نسبة التصويت فيها 72 في المائة، من جهة أخرى.

6 ملايين ناخب

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن عدد الناخبين من أصحاب حق الاقتراع ممن هم فوق سن 18 عاماً، لكن الانتخابات الثلاثة الأخيرة أظهرت أن نسبة التصويت في إسرائيل لم تتجاوز الـ72 في المائة من مجمل أصحاب حق الاقتراع.

وتبدأ العملية الانتخابية في السابعة صباحاً لتقفل صناديق الاقتراع الموزعة على 12500 مركز اقتراع في العاشرة ليلاً. أما النتائج الأولية للانتخابات فسيكون بالإمكان بدء نشرها مساء الخميس، في حين ستُعلن النتائج الرسمية والنهائية بعد ذلك بيدأ الرئيس الإسرائيلي بمشاورات مع قادة الأحزاب المختلفة لتقديم مرشحهم لتشكيل الحكومة، شرط أن ينال على توصية من 61 نائباً من أصل 120 نائباً في الكنيست، ويُمنح بداية مهلة 28 يوماً، تُمدد 12 يوماً إضافية، قبل أن ينقل الرئيس التكليف لمرشح آخر في حال فشل المكلف الأول بتشكيل حكومة.

وأعلنت الشرطة الإسرائيلية أنها ستنشر اليوم الثلاثاء 20 ألف شرطي لتأمين مراكز الاقتراع الـ12500، وذلك لضمان سير العملية الانتخابية بشكل سليم من دون أي أعمال مخلّة بالنظام أو محاولات لتشويش سير العملية الانتخابية. ونقلت مواقع إسرائيلية مختلفة، بينها صحيفة «هآرتس»، أن الشرطة تخشى من محاولات تزوير في أكثر من 400 مركز اقتراع، ومحاولات للتأثير على سير الانتخابات في المراكز الخاصة التي يتم فيها اتخاذ تدابير خاصة للمصابين بفيروس كورونا، وتوقعت لجنة الانتخابات المركزية أن يصل عدد المصابين بالمرض والذين يحق لهم التصويت إلى 50 ألف شخص.

وينضم هذا الإعلان إلى تحذيرات مديرة اللجنة أورلي عدسي، من محاولات جهات إسرائيلية، بينها اليمين المناصر لنتنياهو، التشكيك في نزاهة لجنة الانتخابات المركزية، خصوصاً بعد أن رفض مندوب «الليكود» في اللجنة التصويت لصالح بيان يؤكد نزاهة رئيس اللجنة القاضي عوزي فيغلمان، بعد أن رفض الأخير السماح لـ«الليكود» باستخدام شعار وزارة الصحة في مكافحة الناخبين لوزارة الداخلية 6,6 ملايين شخص من أصحاب حق الاقتراع ممن هم فوق سن 18 عاماً. لكن الانتخابات الثلاثة الأخيرة أظهرت أن نسبة التصويت في إسرائيل لم تتجاوز الـ72 في المائة من مجمل أصحاب حق الاقتراع.

> لا يستبعد مراقبون الذهاب إلى انتخابات نيابية خامسة

> 13 قائمة انتخابية لديها فرصة لتجاوز نسبة الحسم من أصل 39

كورونا «نعود للحياة»، في دعايته الانتخابية، وتصريحات رئيس الكنيست يريف لفين، بأنه لا يثق باللجنة ونزاهتها بالضرورة، وهو ما يذكّر برفض «الليكود» بعد انتخابات مارس من العام الماضي التصديق على نتائج الانتخابات الرسمية.

39 قائمة

وأعلنت مواقع إسرائيلية متنافسة في الانتخابات الحالية، أظهرت معطيات لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل أنه تم تقديم أوراق 39 قائمة منافسة في الانتخابات، لكن فرص الفوز الحقيقية واجتياز نسبة الحسم المقررة بـ3,25 في المائة من الأصوات، أي ما يوازي 150 ألف صوت، هي من نصيب 13 قائمة حزبية، ممثلة اليوم في الكنيست، وموزعة على معسكرين رئيسيين: معسكر نتنياهو والمعسكر المناهض له.

المعسكر المؤيد لنتنياهو يتكوّن بالأساس من حزب «الليكود» الذي يقوده نتنياهو، وهو أكبر حزب في إسرائيل وتتوقع له الاستطلاعات 30 مقعداً، ومعه في المعسكر نفسه حزبا الحريديم (اليهود الأصوليون الأرثوذكس) «شاس» و«يهدوت هتوراة»، الأول هو حزب اليهود السفارديم والثاني تحالف لحزبي حريديم إشكنازيّين غربيين. يضاف لهما أيضاً حزب «هتسيونوت هدتيت» (ويعني بالعربية الصهيونية الدينية) وهو تحالف لثلاثة أحزاب يمينية دينية صهيونية فاشية سعى نتنياهو للربط بينها في تحالف واحد لضرب حزب «يمينا» الصهيوني الديني الاستيطاني، من جهة، ومنع حرق عشرات الآف الأصوات كانت هذه الأحزاب بعثرتها في الانتخابات السابقة بسبب عدم اجتيازها نسبة الحسم، من جهة أخرى.

ويتميز معسكر نتنياهو بالتجانس في المواقف السياسية اليمينية عموماً، وبالأساس بقبول أركانه والتزامهم بالدخول إلى حكومة يقودها نتنياهو ورفض المشاركة في أي حكومة أخرى. وتشير الاستطلاعات المتواترة إلى أن هذا المعسكر يحصل على 49-48 مقعداً، وهو ما لا يكفي للحصول على تكليف بتشكيل الحكومة، لكن المعسكر يراهن على الوصول إلى 51 مقعداً مما سيضطر حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت إلى الانضمام لائتلاف تحت قيادة نتنياهو، على الرغم من إعلان بينت المتكرر أنه يسعى لتغيير الحكومة الحالية بقيادة نتنياهو.

أما المعسكر المناهض لنتنياهو، فيتكوّن بدوره من خليط من أحزاب اليمين والوسط واليسار، ويضم هذا المعسكر: حزب «يش عتيد» بقيادة يئير لبيد وهو أكبر أحزاب المعارضة ويصنف إسرائيلياً بين الوسط واليمين، وتقدر قوته بـ19-20 مقعداً، و«تكفا حداشاه» الذي اسسه قبل ثلاثة أشهر الوزير السابق غدعون ساعر بعد انشقاقه عن «الليكود»، وتراجعت قوته من 18-20 مقعداً في الاستطلاعات الأولى بعد تأسيسه، إلى 9-10 في الاستطلاعات الأخيرة التي نُشرت نتائجها يوم الجمعة الماضي. كما يبرز في هذا المعسكر حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت، المذكور آنفاً، والذي يصر على عدم احتسابه على معسكر نتنياهو، لكن لا أحد يجزم بعدم ائتلافه مع نتنياهو تبعاً لنتائج الانتخابات. ويرفض هذا الحزب بشكل مطلق مثل حزب «تكفا حداشاه» أي تعاون مع القوائم العربية، كما يعلن زعيمه بينت أنه لن ينضوي تحت ائتلاف حكومي برئاسة يئير لبيد.

ويبرز أيضاً حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة أفيغدور ليبرمان، الذي بدأ كحزب يميني للمهاجرين الروس، لكنه كرس نفسه في أقصى اليمين، وهو يرفع شعار الترحيل «الترانسفير». وازدادت قوته منذ أن قرر بعد انتخابات إبريل/نيسان 2019 عدم الانضمام لحكومة مع نتنياهو، بسبب رفضه التعاون مع أحزاب الحريديم، وشكل هذا الرفض المثابر في ثلاث معارك متتالية، السبب الرئيسي لعدم قدرة نتنياهو ومعسكره على تشكيل حكومة يمين ضيقة، وأيضاً حزب «كاحول لفان»، أو ما تبقى من هذا الحزب بقيادة الجنرال بني غانتس، وتقدّر قوته اليوم بين 4-5 مقاعد مع احتمالات بالا يجتاز نسبة الحسم. أما حزب «العمل» فهو أحد حزبين يساريين بقيا في المشهد الحزبي الإسرائيلي، ويُتوقع أن يتمكّن بفعل انتخاب ميراف ميخائيلي رئيسة له من الحصول على 6-7 مقاعد، وفق الاستطلاعات. وحزب «ميرتس» اليساري الذي يصارع لاجتياز نسبة الحسم. وأخيراً هناك القائمتان العربيتان، بعد انشقاق الحركة الإسلامية الجنوبية بقيادة منصور عباس عن القائمة المشتركة للأحزاب العربية، واتجاهه لإعلان خط سياسي جديد لا يمانع التعاون مع حكومة بقيادة نتنياهو ودعمها.

انتخابات خامسة؟

في ظل هذه الخريطة للمعسكرين السائدين في إسرائيل، وعلى ضوء نتائج التعادل بينهما وفق توقعات استطلاعات الرأي، لا يستبعد مراقبون، ولا حتى قادة الأحزاب أنفسهم، أن تضطر إسرائيل للذهاب إلى انتخابات خامسة، في حال لم ينجح أي من المعسكرين بضمان 61 نائباً (من دون النواب العرب) لتشكيل حكومة يمين ضيقة بقيادة نتنياهو، أو حكومة يمين وسط تعتمد مبدأ التناوب في الحكم بقيادة أحد خصومه الثلاث في المعسكر المناهض له، ويشارك فيها حزبا اليسار «العمل» و«ميرتس» كشر لا بد منه من أجل التخلص من حكم نتنياهو. ولعله من المفيد الإشارة إلى أن المعطى الأهم الذي خرجت فيه الاستطلاعات الإسرائيلية الأخيرة، هو أن 62 في المائة من الإسرائيليين لا يعتزمون تغيير نمط تصويتهم، فيما قال 38 في المائة منهم إنهم سيقررون في يوم الانتخابات، وهو ما يزيد من حالة القلق لدى معارضي نتنياهو، خصوصاً أن فتح الأسواق ورفع القيود التي ميزت حالات الإغلاق، ونجاح حملة التطعيم التي قادها نتنياهو في خفض أعداد المصابين بجائحة كورونا، والوعود التي يغدقها نتنياهو بأن إسرائيل ستكون الدولة الأولى التي ستتغلب على الجائحة وتضعها خلفها، عوامل قد تخدم نتنياهو في تحصيل المقعدين اللازمين له لتأمين 51 مقعداً لمعسكره، ما سيدفع بينت لائتلاف مع معسكره وإبقائه في رئاسة الحكومة.

يتخوف خصوم نتنياهو من استفادته من إدارته لأزمة كورونا (أحمد غرابلي/فرانس برس)

الحدث

لبنان: انهيار مفاوضات الحكومة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تبددت الإيجابية النسبية التي طغت في الأسبوع الأخير في ملف تشكيل الحكومة اللبنانية، بعد إعلان رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، أمس الاثنين، من قصر بعبدا الرئاسي بعد لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون، أنه رفض تشكيلة قدمها له رئيس الجمهورية. وقال الحريري إن عون أرسل له تشكيلة وزارية تتضمن ثلثاً معطلاً لفريقه السياسي بـ18 وزيراً أو 20 وزيراً أو 22 وزيراً. وأضاف أن رئيس الجمهورية طلب منه أن يقترح أسماءً للحقائب حسب التوزيع الطائفي والحزبي التي سبق أن حضّرها هو، لكن جواب الحريري كان أن «رئيس الوزراء المكلف عمله ليس تعبئة أوراق وليس شغل رئيس الجمهورية تشكيل الحكومة، لأن الدستور ينص بوضوح على أن الرئيس المكلف يشكل الحكومة ويضع الأسماء، على أن يناقش التشكيلة مع رئيس الجمهورية». وأضاف الحريري: «أبلغت عون باعتبار رسالته كأنها لم تكن واعدتها إليه وبأني سأحتفظ بنسخة منها للتاريخ، وقلت له إن تشكيلتي بين يديه منذ مائة يوم، وأنا جاهز لأي اقتراحات وتعديلات بالأسماء والحقائب وسهّلت الحل لناحية وزارة الداخلية التي يصرّ عليها لكن جوابه الواضح (للتمسك بـ) الثلث المعطل».

في المقابل، ردّت رئاسة الجمهورية على كلام الحريري، مشيرة في بيان تلاه مستشار الرئيس، أنطوان قسطنطين، إلى أن عون لم

الحريري في بعبدا أمس (حسين بيضون)

يطلب الثلث المعطل، بل قدم ورقة للحريري خالية من الأسماء على أن يناقشها معاً. واعتبرت الرئاسة أن الورقة المنهجية يعرفها الحريري جيداً، وهو سبق أن شكّل حكومتين على أساسها في عهد عون. واعتبرت أنه هذه المرة، اختلف أسلوبه، إذ كان يكتفي بكل زيارة للقصر الجمهوري بتقديم تشكيلة حكومية في غالب الأحيان ناقصة، وفي كل الأحيان لا تظهر فيها مرجعية التسمية (الجهة التي اختارت الاسم). وأبدت خشيتها من وجود «نية مسبقة بعدم تشكيل حكومة لأسباب غير معروفة ولن نتكهن بشأنها».

وفور الإعلان عن فشل لقاء عون ـ الحريري، بوشر قطع الطرقات في عدد من المناطق، وسط عودة الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل الليرة. ولا توجد نية لدى رئيس الوزراء المكلّف للاعتذار عن التشكيل لا سيما مع احتمال بروز وساطات جديدة، خصوصاً بعد كلام وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أمس، قبل اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، قال فيه إنّ «لبنان على وشك الانهيار». وطالب بمناقشة «السبل التي من شأنها أن تسمح لنا بالضغط على السلطات اللبنانية لكي تتحرك لأن اللبنانيين اليوم يعانون من القلق والخوف».

رصد

أوامر بالقبض على 4 ناشطين
الجزائر: ملاحقة معارضي الخارج

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بدأت السلطات الجزائرية حملة ملاحقة جديدة تستهدف جلب ناشطين ومعارضين يقيمون في الخارج، ويشكلون، منذ فترة طويلة، صداعاً سياسياً للسلطات، بسبب تأثيرهم الكبير في الحراك الشعبي، وتوصلهم إلى وثائق سرية يقومون بنشرها بشكل مستمر على مواقع التواصل الاجتماعي. وأصدر القضاء الجزائري، بحسب بيان رسمي، أمس الاثنين، أوامر قبض دولية في حق أربعة من المعارضين المقيمين في الخارج، بتهم «المساس بأمن الدولة» و«تمويل مجموعة إرهابية» و«التبييض الأموال» و«القيام بأنشطة إجرامية». والمستهدف الأول من هؤلاء هو محمد العربي زيتوت، وهو دبلوماسي سابق بقيم في لندن منذ سنوات، وعضو الهيئة القيادية لحركة «رشاد»، التي تأسست في الخارج من قبل قيادات سابقة في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة منذ مارس/آذار 1992. ويقوم زيتوت بشكل يومي بث مباشر على «يوتيوب»، حيث يقدم معلومات عن الجيش والأمن، وتحليلات حول الصراع على السلطة. كذلك، وجّه القضاء طلباً إلى الشرطة الدولية لتوقيف الناشط والمعارض هشام عبود، وهو مدير نشر سابق لصحف جزائرية، وضابط سابق في جهاز المخابرات، كان محل ملاحقة من القضاء منذ عام 2012، إذ نجح في الخروج من البلاد عبر تونس بطريقة غير قانونية، قبل أن يسافر إلى فرنسا. وفي شهر فبراير/شباط الماضي، أصدرت محكمة جزائرية ضده حكماً بالسجن سبع سنوات بتهمتي «المساس بسلامة الوحدة الوطنية» و«المساهمة في إضعاف الروح المعنوية للجيش» من خلال تسريب معلومات ونشرها. واصدر القضاء في السياق نفسه، أمر قبض دوليا في حق أمير بوخرس، وهو ناشط على مواقع التواصل الاجتماعي، يُعرف باسم «أمير دي زاد»، يقيم في فرنسا، وينشر يومياً وثائق ومعلومات سرية تخص الأمن والجيش، ووثائق تخص أنشطة مسؤولين ورجال أعمال، صنف بعضها ضمن خانة الابتزاز للحصول على عائدات مالية. وفي وقت سابق، أصدرت السلطات الجزائرية أربع إنابات قضائية إلى فرنسا، كان أخرها في شهر يونيو/حزيران 2020، حيث تم توقيفه من قبل الشرطة الفرنسية، لكن الأخيرة أطلقت سراحه لعدم كفاية الأدلة التي قدمتها السلطات الجزائرية. كما أصدر القضاء الجزائري أمر قبض في حق محمد عبد الله، وهو دركي منشق عن الجيش، وفار يقيم في إسبانيا.

تقرير

الخان الأحمر ترفض الترحيل
مسلسل التهجير الفلسطيني

> يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى الضغط على سكان قرية الخان الاحمر لتهجيرها، مقدما سلسلة اقتراحات في هذا الصدد

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

رفض ممثلو العائلات البدوية في قرية الخان الأحمر الفلسطينية، شمالي القدس المحتلة المهددة بالإخلاء والترحيل، رفضاً قاطعاً ما قيل إنه مقترح جديد بلوره مسؤولون إسرائيليون، يقضي بنقل سكان القرية إلى مكان مجاور أوسع، حسبما ذكرت صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية في عددها الصادر أمس الإثنين. وحول موقف أهالي القرية، ذكر المتحدث باسم عائلاتها البدوية عيد خميس، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن «هذا الاقتراح مرفوض من قبل سكان القرية جميعاً وهو لا يعنينا، خصوصاً أن أحداً لم يبلغنا به، ولم نعرف عنه إلا من خلال وسائل الإعلام فقط». وأضاف: «لقد رفضنا في السابق مخططات مماثلة لنقل وتهجير سكان القرية إلى مناطق مثل فصايل والنويعمة، وقبل ذلك إلى منطقة بوابة القدس عند مكب النفايات، وعند مقام النبي موسى، ومقترحات لمناطق أخرى وتم رفضها جميعاً. نحن باقون هنا، ولن نرحل من حيث نقيم إلا إلى مناطق سكننا الأصلية في النقب التي هجرنا منها في عام 1948». ووفقاً للصحيفة الإسرائيلية، فإن المكان الجديد الذي سينقل إليه أهالي القرية مجاور للموقع الحالي، ويفصل بينها الشارع الرئيسي. وتقع القرية في مناطق «ج» بين القدس وأريحا المحتلتَين. وأكدت الصحيفة أن مقترح التسوية نُقل إلى أهالي قرية الخان الأحمر لبحثه، وفي حال الموافقة عليه سيُنقل المقترح إلى المستوى السياسي الإسرائيلي لإقراره. يذكر أن المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت قراراً بإخلاء قرية الخان الأحمر قبل أكثر من عامين، وتوعّد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أكثر من مرة بإخلائها، إلا أن القرار أثار غضباً فلسطينياً وأوروبياً واسعاً.

وردّ نتنياهو، ووزير الأمن بني غانتس، على التماس جمعية «ريغافيم» الاستيطانية ضد عدم تهجير وإخلاء قرية خان الأحمر، بالقول إن السلطات «ستحاول التوصل إلى تسوية لإخلاء الخان الأحمر خلال الأشهر المقبلة».

وجاء في رد الحكومة الموقّع من رئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات، ومساعد وزير الجيش لشؤون الاستيطان، أفي روئيه، أن «المستوى السياسي ما زال يصرّ على ضرورة تنفيذ أوامر الهدم في التجمع السكاني، ولا تغيير في موقف الحكومة بهذا الشأن».

وتعتبر سلطات الاحتلال الأراضي المقام عليها التجمع البدوي في الخان الأحمر «أراضي دولة»، وتدعي أنه «بني دون ترخيص». ويحيط بالتجمع عدد من المستوطنات اليهودية؛ حيث يقع ضمن الأراضي التي تستهدفها السلطات الإسرائيلية لتنفيذ مشروعها الاحتلالي المسمى «إي 1». ومن شأن تنفيذ عملية الهدم لقرية الخان الأحمر التمهيد لإقامة مشاريع استيطانية تعزل القدس المحتلة عن محيطها، وتقسم الضفة الغربية إلى قسمين بما يؤدي إلى القضاء على خيار «حل الدولتين».

وفي هذا الشأن يرى مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية خليل التفكجي، أن هدف سلطات الاحتلال من تهجير سكان قرية الخان الأحمر هو تنفيذ مخطط «إي 1» الاستيطاني، الذي يقضي على الوحدة الجغرافية للضفة الغربية ويربط المستوطنات بالقدس ويوسع مستوطنة «معاليه أدوميم»، والالتفاف إلى خطورة المشروع الإقليمي الأوسع لعام 2050.

ويشير تفكجي إلى أن سلطات الاحتلال تسعى لبناء أكبر مطار في منطقة النبي موسى بين القدس وأريحا ويمر عبره 34 مليون مسافر سنوياً. وتطمح السلطات إلى رفع عدد السياح سنوياً إلى 12 مليون سائح ستبنى لهم في هذه المناطق فنادق ومناطق تجارية، بالإضافة إلى منطقة صناعية وغيرها من المشاريع التي تضمن للسياح التجول من الساحل إلى غور الأردن دون وجود عرب في المنطقة.

ويوجد في المنطقة الممتدة من بلدة العيزرية شرقي القدس إلى غور الأردن 46 تجمعاً بدوياً مهدداً بالترحيل القسري. وينتشر هؤلاء في أربع مناطق أساسية هي عناتا ووادي أبو هندي وخان الأحمر والجبل، ويقدر عددهم بنحو سبعة آلاف نسمة، وترفض سلطات الاحتلال الاعتراف بوجودهم في هذه المناطق وتسعى لطردهم منها. يذكر أن «الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، عرضت في السابق ستة مخططات لبناء مواقع مقّارية، لتشكل قرية جديدة بالقرب من منطقة النويعمة، باسم النويعمة وأبو الزعيم في أريحا، لنقل سكان التجمعات البدوية التي تقع ما بين القدس والأغوار إليها. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، ومتابعات اتحاد لجان العمل الزراعي في هاتين المنطقتين، فإن مساحة المخطط فيهما تصل إلى 1460 دونماً، سيتم فيها تجميع 12500 من البدو القاطنين في التلال الشرقية للقدس بما فيها المعرجات، وبدو جبع، وعناتا، والخان الأحمر، وسطح البحر، والنبي موسى في منطقتي العيزرية والنويعمة وازعيمان، الذي يأتي ضمن «مشروع ألون» الذي تم طرحه منذ السبعينيات، لتهجير كل البدو الموجودين في منطقة القدس، لتحقيق ما يسمى ببلدية القدس الكبرى، وإنهاء الوجود الفلسطيني فيها.

> يسعى الاحتلال لبناء مطار دولي في منطقة النبي موسى

> هدف الاحتلال تنفيذ مخطط «إي 1» الاستيطاني

يهدّد التهجير 46 تجمّعاً بدوياً بينَ العيزرية وغور الأردن (أحمد غرابلي/فرانس برس)

فلسطين

الاحتلال يعاقب المالكي

رام الله ـ **نائلة خليل**

ربطت إسرائيل بين القرار الذي اتخذته أول أمس، الأحد، ضد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي والقاضي بسحب بطاقة «عبور كبار الشخصيات» منه، التي تمنحها لكبار مسؤولي السلطة الفلسطينية والمتعلقة بحرية الحركة والتنقل، وبين تحركاته في ما يتعلّق بالمحكمة الجنائية الدولية. ونقل موقع «ولاه» عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن العقوبات ضد المالكي والتي تقيد حرية حركته، جاءت في أعقاب قيادته التحركات الفلسطينية أمام المحكمة الجنائية الدولية، والتي أفضت إلى صدور قرار عن المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا بالشروع في التحقيق مع إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب في الضفة الغربية المحتلة، وقطاع غزة، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى تهديد أمن مسؤولين كبار في إسرائيل وتقيد تحركهم. في المقابل، دان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس الإثنين، الخطوة الإسرائيلية. من جهته، أكد المالكي في تصريحات لإذاعة «صوت فلسطين» الرسمية، أن الاحتلال أبلغ طواقم وزارة الخارجية على الحدود الأردنية الفلسطينية بعد التحقيق معهم، بأن التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية خط أحمر، وسيتم تنفيذ عقوبات في حال استمرار الوزارة في التنسيق مع الجنائية الدولية.

تعرض المالكي لمضايقات عقب عودته إلى فلسطين (الأناضول)

المغرب

«العدالة والتنمية» يدعو بنكيران للتراجع
تحذير من مخاطر التطبيع

الرباط ـ **عادل نجدي**

دعا المجلس الوطني لحزب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، أمس الاثنين، أمينه العام السابق عبد الإله بنكيران، إلى التراجع عن «تجميد عضويته في الحزب والعودة إلى المساهمة بفعالية إلى جانب الأعضاء الآخرين».

وقال مجلس الحزب، في بيان ختامي أصدره أمس، بعد انتهاء دورته الاستثنائية التي عقدت يومي السبت والأحد الماضيين، إن دعوته لبنكيران للتراجع عن خطوة تجميد عضويته تأتي «تقديراً من المجلس الوطني لأدوار قيادته التاريخية والمؤسسة، ومن منطلق حرصه على صيانة وحدة الحزب وتقوية لحمته الداخلية». وكان بنكيران قد أعلن تجميد عضويته رداً على إقرار الحكومة التي يقودها حزبه مشروع قانون الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.

وفيما يعيش «العدالة والتنمية»، المعروف اختصاراً بـ«البيجيدي»، على إيقاع خلافات داخلية حادة وانتقادات لقيادته الحالية بشأن طريقة إدارتها، وطريقة تعاملها مع «الهزات» التي تعرّض لها أخيراً، خصوصاً بعد توقيع اتفاق استئناف العلاقات مع إسرائيل وإقرار الحكومة قوننة القنب الهندي، كان جلياً حرص المجلس الوطني على محاولة تجاوز الأزمة الداخلية، من خلال دعوة مناضلي الحزب إلى «التسلح بالإيجابية والصبر لمواصلة النضال والتدافع والالتفاف حول قيادة ومؤسسات حزبهم لتعزيز الإصلاح وتوطيد تجربة الانتقال الديمقراطي بالبلاد».

إلى ذلك، انهى المجلس الوطني أشغاله بتأكيد رفضه تعديل القاسم الأنتخابي (المعدل الذي يحتسب على أساسه توزيع المقاعد)، وبإعلان «مواصلة مناقشة الخيارات الممكنة بناء على ما يستجد من معطيات، ومواصلة النضال من أجل تكريس الإرادة الشعبية وتوطيد الاختيار الديمقراطي ببلادنا». كما أبدى «البيجيدي» تحفظه على مشروع قانون الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، وهو المشروع الذي أثار جدلاً داخل الحزب. من جهة أخرى، جدد المجلس تحذيره من «مخاطر الاختراق التطبيعي على النسيج السياسي والثقافي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي في المغرب»، مؤكداً «مواقف الحزب الثابتة والداعمة للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ولكفاحه من أجل نيل حقوقه كاملة غير منقوصة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس». وبخصوص التوتر على الحدود مع الجزائر على خلفية ما بات يعرف بأزمة العرجة، ندد «العدالة والتنمية» بقوة بما سماه «العمل الاستفزازي الذي أقدمت عليه السلطات الجزائرية»، داعياً إلى التعامل مع هذا القرار «بالحزم والحكمة».

شرق غرب

السودان: اعتراضات إثيوبيا على الوساطة ضعيفة

اعتبر وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس (الصورة)، أمس الإثنين، أن إثيوبيا لا تملك حججاً قوية للاعتراض على مقترح «الوساطة الرباعية» بشأن سد النهضة. وأضاف في تصريحات على هامش الاحتفال بـ«يوم المياه العالمي»، أن «الخرطوم كانت تصر على منح فرصة لخبراء الاتحاد الأفريقي لتقريب وجهات النظر، لكن أديس أبابا رفضت ذلك».

(الأناضول)

الانتخابات الفلسطينية: قائمة شبابية لـ«الجبهة الديمقراطية»

كشفت «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، أمس الإثنين، أن 56 في المائة من أعضاء قائمتها للانتخابات التشريعية المقبلة بعنوان «كتلة التغيير الديمقراطي»، ممن هم دون سن الأربعين عاماً. وأكد رئيس القائمة، الأسير المحرر إبراهيم أبو حجلة، أن حوارات الجبهة مستمرة من أجل تشكيل قائمة انتخابية تجمع القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشيراً إلى أنه في حال التوافق على تلك القائمة ستنسحب «الجبهة الديمقراطية» قائمتها الحالية.

(العربي الجديد)

القدوة يهدد باللجوء للقضاء ضد عباس

كشف رئيس مجلس إدارة «مؤسسة ياسر عرفات» ناصر القدوة، أمس الإثنين، نيته اللجوء للقضاء الفلسطيني، للنظر في قرار الرئيس محمود عباس فصله من المؤسسة، وقيام المستشار القانوني للرئيس، علي مهنا، بالإيعاز للمصارف الفلسطينية بتغيير توقيعه. وقال القدوة لـ«العربي الجديد»: «فوجئت بإبلاغ مهنا المصارف بتغيير التواقيع الخاصة بالمؤسسة، وتحديداً توقيعي كرئيس مجلس الإدارة». وكشف أنه يدرس اللجوء إلى القضاء لتغيير الوضع.

(العربي الجديد)

تركيا: حكم جديد بالسجن على دميرطاش

قضت محكمة باقركوي الأصيلة الـ46 في إسطنبول، أمس الاثنين، بالسجن 3 سنوات ونصف السنة على الزعيم المشارك السابق لحزب «الشعوب الديمقراطية» الكردي المعارض، صلاح الدين دميرطاش، بتهمة إهانة الرئيس رجب طيب أردوغان (الصورة) ورئيس الوزراء أحمد داود أوغلو. وجاء القرار بعد رفع دعوى قضائية بإغلاق الحزب، الأسبوع الماضي، أمام المحكمة الدستورية العليا، وطرد أحد نوابه، وتنظيم مذكرة لرفع الحصانة عن نواب آخرين، فضلاً عن اعتقال عدد من مسؤوليه وقيادييه.

(العربي الجديد)

كشمير: الجيش الهندي يقتل 4 مسلحين

أعلنت السلطات في الشطر الهندي من إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان، أمس الإثنين، مقتل أربعة أشخاص يشتبه في كونهم متمردين على يد قوات الحكومة خلال مداهمة ليلية على قرية شوبيان، والتي شهدت أيضا إصابة جندي. وأفاد المفتش العام فيجاري كومار، بأن المسلحين قتلوا في تبادل إطلاق نار بعد رفضهم الاستسلام، كما عثر على بندقية وأربعة مسدسات في المكان.

(أسوشييتد برس)

رصد

يمضي تحقيق وزارة العدل الأميركية بأحداث اقتحام مقر الكونغرس في 6 يناير الماضي قدماً، ومعه الملاحقات التي تتكشف تباعاً عن مخططات لأفراد من اليمين المتطرف للانقلاب على السلطة، فيما قد توجه إلى عدد محدود منهم تهمة «التحريض على الفتنة»

جرى الاعداد مسبقا لاقتحام الكونغرس بحسب الادلة (سوال لوب/فرانس برس)

اقتحام الكونغرس

اتهامات بالتحريض على الفتنة تلاحق المتورطين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

فيما لا يزال الكونغرس الأميركي منقسماً حول «جنس الملائكة»، ويُؤخذ عليه بحسب المتابعين، وفي الإعلام الأميركي، عدم القدرة على التعاطي «وطنياً» مع أحداث 6 يناير/ كانون الثاني 2021، المتمثلة باقتحام أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب مقر الكونغرس في واشنطن، لعرقلة تنصيب جو بايدن رئيساً، يتجه القضاء الأميركي إلى تشديد الإدانات التي تصدر تباعاً بحق حوالي 400 شخص اعتقلوا إثر الحادثة. ويرجح أن يدان الكثير من المتورطين الذين رفعت وزارة العدل بالفعل دعاوى بحقهم، بتهمة التحريض على الفتنة. وقلما ذهبت وزارة العدل الأميركية في تاريخ البلاد إلى استدعاء تهمة التحريض على الفتنة، بحق مواطنين. ولكن، كما ذكر موقع «لو فير بلوغ» في 20 يناير الماضي، فإن «ذهاب الوزارة لإدانة مشاغبي يناير 2021 بالعمل على إحداث فتنة، أو توجيه أي تهمة سياسية أخرى إليهم، سيبعث بالرسالة الأقوى حول خطورة التصرف الذي وقع».

وبالفعل، فقد أكد المدعي العام بالوكالة عن مقاطعة كولومبيا (منطقة واشنطن) مايكل شيروين، في مقابلة لبرنامج «60 دقيقة» على قناة «سي بي أس»، وبثّت أول من أمس الأحد، أن «الأدلة بلغت العتبة التي تسمح بإدانة بعض المتهمين بالتحريض على الفتنة». ويمثل «التامر لإحداث فتنة» جريمة بموجب القانون الأميركي. ويقول البند 2384 من القانون رقم 18، إن الأشخاص الذين يتآمرون لمعارضة السلطات بالقوة أو يستخدمون القوة لعرقلة أو منع أو تأخير تنفيذ قانون للولايات المتحدة، أو يستخدمون القوة لاحتلال أو السيطرة على أي مقر ملك للدولة، يمكن إدانتهم بهذه التهمة، ويجب الحكم عليهم بالغرامة أو السجن ليس أكثر من 20 عاماً، أو الاثنين معاً.

تصل عقوبة الإدانة بالفتنة إلى 20 عاماً في السجن

لا يزال التحقيق جارياً في دور ترامب بأحداث الكابيتول

وكان شيروين أكد في يناير الماضي إثر أحداث الكابيتول، أن مكتبه «قد شكّل قوة ضاربة... حيث إن أوامرها النافذة مني هي لبناء اتهامات بالفتنة، تتعلق باشد الأفعال شناعة التي حصلت في الكابيتول». ولفت شيروين أول من أمس، إلى أنّه يملك من الأدلة ما يثبت على الأرجح هذه التهمة. وقال «أنا أعتقد شخصياً أن الأدلة تتجه نحو ذلك، وتتوافق على الأرجح مع هذه العناصر. أعتقد أن الوقائع تدعم هذه الاتهامات، وأنه كلما مضينا قدماً، فإن وقائع إضافية ستدعم ذلك».

وأوضح شيروين في مقابلته، أنه كان شهد على الحدث الدامي بتفاصيله منذ أن تسلل لمراقبة الحشود المؤيدة لترامب، والتي تجمعت في ذلك اليوم أمام البيت الأبيض في إطار حراك «أوقفوا سرقة» انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وقال: «لاحظت وجود أناس في البيئة تكتيكية. كانوا يضعون الخوذ العسكرية، ويرتدون سترات كفلار (العسكرية)»، مضيفاً أن «هؤلاء الأشخاص غادروا التجمع باكراً».

وأكد أن وزارة العدل دانت حتى الآن أكثر من 400 شخص، من بينهم المئات بتهمة الاعتداء على المتلكات العامة وعلى ضباط في قوى الأمن، منهم الضابط في شرطة الكابيتول بريان سيكنيك الذي توفي في المواجهات مع المشاغبين. وكان سيكنيك وضابطان آخران قد تعرضوا للرش بمادة كيميائية، لكن الفحص الطبي لم يثبت سبب وفاته. وأوضح شيروين أنه لهذا السبب، فإن اثنين من المتورطين جرى اتهامهما بالاعتداء عوضاً عن تنفيذ جريمة قتل، لافتاً إلى أن حوالي 10 في المائة فقط من التوقيفات تعاطت مع مخططات تامر أكثر جدية، ونفذتها مجموعات من اليمين المتطرف، منها «حافظو القسم» و«براود بويز» و«جماعة الثلاثة في المائة» (ثري برسنترز). كما أعاد التأكيد أن المدعين العامين يحققون في سلوك ترامب، لافتاً إلى أن الأخير «من دون شك كان المغناطيس الذي جذب هؤلاء، لكن السؤال هو ما إذا كان مسؤولاً جنائياً عما حصل. لدينا أشخاص يتابعون ذلك».

وكانت وزارة العدل قد دانت بعض المتورطين بالاقتحام، بالتامر لمنع المصادقة النهائية على فوز بايدن. وذكرت «واشنطن بوست» يوم الجمعة الماضي، أن المدعين العامين وجهوا اتهامات إلى 4 قياديين في جماعة «براود بويز» اليمينية المتطرفة، في 4 ولايات، بالتآمر لسحق الشرطة وعرقلة عمل الكونغرس، كاشفة بحسب نص الاتهام عن محادثات مشفرة جديدة حصلت بين هؤلاء، ومن بينهم «متامر غير مدان» وموقوفان جديدان. وبحسب النص، فإن «زاخ ريل (بنسلفانيا) وتشارلز دونوهو (نيويورك) هما من بين 60 آخرين تواصلوا عبر قناة مشفرة (أقدام على الأرض)، وناقشوا هدف أحد المتهمين على الأقل بالمضي» في خطة الاقتحام. وحصل التواصل في 5 يناير.

هذا الموضوع الذي يمسّ بالأمن القومي الأميركي من الداخل، لا يزال قيد المتابعة من كافة الوكالات المعنية. وفي هذا الإطار، سلّطت «واشنطن بوست»، أمس، الضوء، على نظريات المؤامرة التي تتغذى منها بعض جماعات اليمين المتطرف، من الذين يؤمنون بدور ترامب في تحقيق انقلابهم على المنظومة السياسية الحاكمة. ومن ذلك، ما تمّ رصده في مدينة دالاس بولاية تكساس، حيث تمّ توجيه الاتهام إلى 19 شخصاً بتهم مرتبطة بأحداث 6 يناير، وهو أعلى عدد من الاتهامات في منطقة واحدة، مرتبط بالاقتحام. وبحسب مكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي» في الولاية، فإن «العديد من المشاغبين يأتون من التيار المجتمعي الغالب، بمن فيهم 3 عملاء في قطاع العقارات، وكولونيل متقاعد في القوات الجوية، وعامل في قطاع النفط، وممثل، وقد دفعوا بخليط من الإحباطات، ومنها الغضب من الانتخابات الرئاسية، وأيديولوجية التفوق الأبيض، وأيديولوجية جماعة كيو أنون المزعومة بأن ترامب سينقذ العالم من المتورطين (في واشنطن) بالاتجار بالجنس مع الأطفال». هذه النظريات، يغذيها أيضاً السياسيون المحافظون وطائفة كبيرة من القنوات الإنجيلية، التي تلتقي تعليماتها مع تأجيج «القومية البيضاء».

ويجعل كلّ ذلك الطبقة السياسية غير بريئة من أحداث الكابيتول. فوسط الانقسام العميق بين الجمهوريين والديمقراطيين، لا يزال أعضاء الكونغرس مختلفين حول إنشاء لجنة تحقيق خاصة بالحادثة، شبيهة بتلك التي أنشئت إثر أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001. في الأثناء، أكدت رئيس مجلس الشيوخ في ولاية أريزونا، كارين فان، أن المجلس سيعيد فرز أصوات الانتخابات في الولاية يدوياً بذريعة التدقيق وإعادة الثقة في العملية الانتخابية.

سوابق تاريخية

عام 2010، أدين 9 أشخاص من ميليشيا «هو تاري» المسيحية بـ«التحريض على الفتنة»، ومحاولة قتل ضباط من قوات إنفاذ القانون في 3 ولايات، بما فيها ميسيسيبّي، مركز الميليشيا. وفي 1954، أدين 19 شخصاً من حزب بورتوريكو القومي بالتهمة ذاتها، في اقتحام للكونغرس أصيب خلاله 5 من أعضائه.

تقرير

كولومبيا ـ فنزويلا: توتر حدودي متجدد

في ظلّ علاقات دبلوماسية مقطوعة بين الطرفين، تتدهور العلاقات الفنزويلية ـ الكولومبية، خصوصاً بعد تجدد اشتباك حدودي ينذر بالأسوأ

شهدت الحدود الكولومبية ـ الفنزويلية توتراً، مساء أول من أمس الأحد، إثر وقوع اشتباك بين الجيش الفنزويلي وجماعة مسلحة، لم يسمّها. وأفاد رئيس بلدية أروكيتا الكولومبية الحدودية اتليفيار توريس، بأن الاشتباك وقع في ولاية أبور في جنوب غربي فنزويلا.

وأضاف: «استيقظنا على أصوات تفجيرات من سلاح الجو الفنزويلي»، مشيراً إلى أنّ المواجهة أسفرت عن سقوط «عدد كبير من الجرحى والقتلى». كما أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو عبر التلفزيون الرسمي، أن الجيش اشتبك مع جماعة مسلحة من كولومبيا، من دون أن يعطي تفاصيل إضافية. لكن جنرالاً فنزويلياً يقيم في المنفى، أفاد لوكالة «فرانس برس» بأنّ الجيش هاجم في وقت سابق معسكراً لمنشقين من «حركة القوات المسلّحة الثورية الكولومبية» (فارك). وفي السياق، أفاد مادورو بأن فنزويلا «سترد بالقوة» على أي محاولة لقوة النخبة الكولومبية الجديدة التي تشكلت لمواجهة المتمردين «لانتهاك سيادة فنزويلا». وفي فبراير/ شباط الماضي، هدد مادورو نظيره الكولومبي إيفان دوكي بالقول: «إذا تجرأ إيفان دوكي على لمس مليمتر واحد من الأراضي الفنزويلية سأواجهه. لا تكن مجنوناً يا إيفان دوكي. اعرف حدودك واحترم فنزويلا». وسبق أن اتهم الرئيس الكولومبي فنزويلا، في فبراير الماضي، بتوفير «الحماية» للمجموعات التي نأت بنفسها عن اتفاق السلام الذي أبرم في كولومبيا عام 2016، ووضع حداً للحرب الأهلية التي استمرت لنصف قرن، وتم نزع سلاح «فارك» بموجبه في العام التالي.

ولهذه الأسباب لا تبدو التطورات الأخيرة بين البلدين مفاجئة، بل هي حصيلة فترة طويلة من التراكمات السلبية بين الطرفين، والتي تتمحور أساساً حول عاملين: تاريخي وسياسي. في التاريخ، ترك الاستعمار الإسباني لأميركا الجنوبية مشاكل حدودية جمّة، وإحداها بين كولومبيا وفنزويلا. وهي خلافات تطورت إلى صدامات سياسية وعسكرية بين الطرفين، على الرغم من بعض المحاولات لتوقيع اتفاقيات تُنهي الخلاف. في المقابل، أدت الحرب التي شنّتها «فارك» على الحكومة الكولومبية، إلى تحويل جزء من الحدود إلى منطقة خارجة عن القانون، لدرجة تساهل كراكاس وبوغوتا إزاء الغارات التي شنّتها قوات البلدين في أراضي الأخرى، من أجل القضاء على المسلّحين. وعدا الحدود البرية، فإن الخلافات على الحدود البحرية، خصوصاً بما يتعلق بخليج فنزويلا الغني بالنفط، جعلت الطرفين في حالة من الاحتراب السياسي. فنزويلا الغارقة في أزمة اقتصادية قاسية، لا تنوي رسم الحدود البحرية مع كولومبيا كي لا تخسر ثروتها. في المقابل، تحتاج كولومبيا إلى مزيد من الأموال لتمويل مسار السلام الداخلي المتعثر، بعدما سيطرت أموال المخدرات على اقتصادها. وكل ذلك يعني عملياً أن الإشكالات الحدودية مستمرة حتى إشعار آخر.

مادورو: فنزويلا سترد بالقوة على محاولة انتهاك سيادتها

في السياسة، اتخذت كولومبيا مواقف متشددة حيال الحكم التشافيزي في فنزويلا، خصوصاً مع خلف هوغو تشافيز، نيكولاس مادورو، وقطعت العلاقات الدبلوماسية معه. وسعت بوغوتا إلى استغلال اتفاق السلام مع «فارك» عام 2016 من أجل معالجة وضعية المسلّحين، متهمة كراكاس بإيوائهم لضرب كولومبيا. ثم اتخذت منحى حاداً مع اعتراف بوغوتا بسلطة الرئيس المؤقت خوان غوايدو، بل قادت حملة دبلوماسية في الأميركيتين لعزل نظام مادورو. بعدها، ساهمت السلطات الكولومبية، وفق الإدعاءات الفنزويلية، في تسهيل ما سمّتها كراكاس «محاولة غزو البلاد بحراً» في مايو/ أيار 2020.

جنود كولومبيون على الحدود مع فنزويلا في ربيع 2017 (فرانسيس برس)

وسبق للرئيس الكولومبي أن ذكر في أغسطس/ آب الماضي، أن فنزويلا تعمل للحصول على صواريخ من حليفتها إيران وتزويد المتمردين الكولومبيين بها. وأوضح أن «هناك معلومات من وكالات استخبارات دولية تعمل معنا، تظهر أن هناك اهتماماً من نظام نيكولاس مادورو الديكتاتوري في الحصول على بعض الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى من إيران». وقال «لم تصل بعد» لكنه أكد أن «وزير الدفاع (الفنزويلي) فلاديمير بادرينو كان مسؤولاً عن اتصال فنزويلا بإيران بشأن الحصول على الأسلحة». وجدد دوكي اتهاماته المتكررة بأن مادورو يحمي ويدعم أعضاء سابقين في جماعة «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» (فارك)، الذين يرفضون اتفاق السلام الذي تم توقيعه في 2016، وكذلك «مسلحي جيش التحرير الوطني». وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، أجرت القوات المسلحة الفنزويلية مناورات واسعة، نشرت خلالها 7 آلاف جندي على الحدود مع كولومبيا.

(العربي الجديد، فرانس برس)

الحدث

دشنت أوروبا حرب عقوبات على الصين، أمس، بخطوات «رمزية»، رداً على انتهاكاتها ضد الإيغور، فيما يتوقع أن تكر سبحة العقوبات ضد بكين رداً على ممارستها مع تايوان وهونغ كونغ

أوروبا تعاقب الصين

بكين ترد بالمثل... وتدافع عن معسكرات اعتقال الإيغور

كما كان متوقعاً منذ اجتماع سفراء دوله الأربعاء الماضي في بروكسل، فرض الاتحاد الأوروبي، أمس الإثنين، خلال اجتماع لوزراء خارجيته، عقوبات على أربعة مسؤولين صينيين وعلى هيئة حكومية صينية، بسبب «انتهاكات جدّية لحقوق الإنسان» ضد أقلية الإيغور المسلمة في مقاطعة شينجيانغ، شمال غربي البلاد، تزامناً مع فرض الولايات المتحدة عقوبات أيضاً على اثنين من المسؤولين الأربعة المستهدفين.

والمستهدفون الأربعة في الصين من قبل الاتحاد الأوروبي هم شين مينغهو، مدير مكتب الأمن العام في الإقليم، ووانغ جانشينغ، نائب سكرتير لجنة الحزب الشيوعي الصيني في منطقة شينجيانغ وسكرتير الحزب في هيئة البناء والإنتاج في الإقليم، ووانغ مينغشان، وهو أيضاً مسؤول بارز في الحزب، في الإقليم، بالإضافة إلى الرئيس السابق للإقليم زو هيلين.

أما العقوبات الأميركية فشملت كلا من شين مينغو ووانغ جانشينغ. وعلى الفور، ردّت بكين بالمثل على العقوبات الأوروبية، معلنة فرض عقوبات على 10 أوروبيين، بينهم برلمانيون وهـ كيانات، معتبرة أن الخطوة الأوروبية تجاهها تعد «تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للبلاد». حرب العقوبات الأوروبية – الصينية هذه، والتي تعد لجهة بروكسل الأولى منذ فرضها حظر السلاح على الصين في العام 1989 إثر أحداث قمع احتجاجات ميدان «تيانانمين»، قد تكون فاتحة لسلسلة إضافية من العقوبات المتبادلة بين الطرفين، لا سيما مع تحضر بروكسل لإجراءات أخرى على خلفية ما تخطط له بكين لتعديل النظام الانتخابي في هونغ كونغ. وجاءت العقوبات الأوروبية، فيما تعقدت أخيراً مسألة دخول سفراء من الاتحاد إلى شينجيانغ، شمال غربي الصين، حيث تتهم منظمات حقوق الإنسان السلطات الصينية باحتجاز وتعذيب لبروكسل للتمتع عن معاقبة الصين. ويأتي ذلك، فيما لا يزال السجال قائماً لدى دوائر القرار في القارة العجوز لكيفية مقاربة ملف العلاقات مع الصين وروسيا، اللذين يعدان التحديين الاستراتيجيين النظاميين للغرب. وتشمل العقوبات الأوروبية تجميداً لأصول الأشخاص الأربعة في الاتحاد الأوروبي وفرض حظر على سفرهم في الاتحاد، كما لا يُسمح للمواطنين والشركات الأوروبية بتقديم المساعدة المالية لهم. كذلك ادرج مكتب الأمن العام لهيئة الإنتاج والبناء (الحكومية) التابع للإقليم، في لائحة العقوبات، التي نشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد. وكان سفراء الدول الأوروبية لدى الاتحاد، قد توافقوا الأسبوع الماضي، على معاقبة المسؤولين الصينيين، خلال اجتماع لهم في بروكسل. وأكد دبلوماسيون أوروبيون حينها لـ«رويترز»، أن الخطوة تعكس «قلقاً عميقاً بشأن الإيغور في أوروبا والولايات المتحدة وكندا». وبالتزامن، ناقش البرلمان الأسترالي أمس، اقتراحاً لإدانة «الانتهاكات المنهجية» لحقوق الإنسان من قبل الصين، موضحاً أن برلمانات أخرى وصفت إجراءات الصين ضد الإيغور بأنها إبادة جماعية. وكان البرلمان الهولندي قد لحق أخيراً بالولايات المتحدة وكندا بتصنيف انتهاكات السلطات الصينية في شينجيانغ، بأنها إبادة، وهو ما رفضته بكين.

ردّت بكين بالمثل وفرضت عقوبات على 10 أوروبيين

صنّفت دول عدة ممارسات الصين ضد الإيغور، إبادة جماعية

وعلى الفور، أعلنت الصين أمس، فرض عقوبات على 10 أوروبيين، بينهم برلمانيون وأربعة كيانات، رداً على الخطوة الأوروبية. ومن بين المستهدفين، رينهارد بوتيكوفر، رئيس وفد البرلمان الأوروبي الى الصين. وجاء ذلك، بعد تحذير سفيرها لدى الاتحاد، تشانغ مينغ، الأسبوع الماضي، من العقوبات «الصدامية». وكتبت بعثة الصين لدى الاتحاد على «تويتر»: «نريد الحوار، وليس المواجهة. ندعو الاتحاد الأوروبي للتفكير مرتين. إذا أصرّ البعض على المواجهة، فلن نتراجع، حيث إننا لا نملك خياراً آخر سوى الوفاء بتعهداتنا للشعب». واعتبر مينغ أن مراكز الاعتقال في الإقليم هي لمساعدة المعتقلين على التخلي عن التوجهات الراديكالية، وهي مشابهة لمراكز موجودة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، محذراً من أن العقوبات المتوقعة «المبنية على أكاذيب قد تفسر على أنها هجوم متعمد على أمن ونمو الصين».

ويعتبر نظام العقوبات الأوروبي مشابهاً لقانون «ماغنتسكي» الأميركي، الذي شرّع في عهد الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، والذي يسمح للحكومة الأميركية بمعاقبة كل من تصنفه او تراه متنهّكاً لحقوق الإنسان، مع تجميد أصوله، ومنعه من دخول الأراضي الأميركية.

وتأتي العقوبات الأوروبية الجديدة، لتلحق بعقوبات أخرى «خفيفة» كان فرضها الاتحاد ضد الصين العام الماضي، اعتراضاً على بعض نشاطاتها السيبيرية، واستهدفت شركة صينية وصينيين اثنين متهمين بدعم هجوم سيبيري سمي «عملية كالاود هوبر»، وهدفه سرقة بيانات حساسة من شركات حول العالم. لكن العقوبات الجديدة تأتي أيضاً بعد توصل الاتحاد والصين قبل أشهر، إلى اتفاق استثماري ضخم ظلّ التفاوض عليه جارياً لسنوات. لكن محللين رأوا أن الخطوة قد تكون «تخطياً لعتبة» ظلّت صامدة بين الطرفين لسنوات طويلة، حيث قد تكر سبحة العقوبات المتبادلة. ورأى أندرو سمال، من معهد «مارشال فاند» الألماني، لصحيفة «ساوث تشاينا مورننغ بوست»، أنها خطوة رمزية، لكنها تعبر عن أن الاتحاد قادر على اتخاذ إجراءات قد ترسل إشارات إلى عدد كبير من الجهات.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

شرق غرب

عقوبات أوروبية على مسؤولين في ميانمار

فرض الاتحاد الأوروبي، أمس الإثنين، عقوبات على 11 مسؤولاً في ميانمار، إثر اتهامهم بالتورط في الانقلاب مطلع فبراير/شباط الماضي، وما تبعه من عمليات قمع وقتل للمحتجين. وشملت العقوبات قائد جيش ميانمار، مين أونغ هلاينغ، و10 من كبار الضباط. في غضون ذلك، يعمل سياسيون معارضون على تشكيل جيش شعبي لحماية المتظاهرين، بحسب تصريحات أدلى بها لموقع «ناو نيوز» المحلي، زين مار أونغ، عضو لجنة تمثيل البرلمان الوطني المشكلة من قبل نواب مناهضين للانقلاب.

(الأناضول)

بلغاريا تطرد دبلوماسيَين روسيَين

أعلنت بلغاريا أمس الإثنين، طرد دبلوماسيَين روسيين بعد تفكيك شبكة تجسس مفترضة تعمل لحساب موسكو. وجاء في بيان رسمي إن «وزارة الخارجية البلغارية اعتبرت دبلوماسيين في السفارة الروسية في صوفيا شخصين غير مرغوب فيهما وأمهلتهما 72 ساعة للمغادرة». من جهتها، اعتبرت السفارة الروسية في صوفيا، أن الخطوة تسيء للعلاقات بين البلدين، وقالت في بيان على «فيسبوك»: «نحتفظ بحق الرد».

(فرانس برس)

وفاة مرشّح المعارضة في انتخابات الكونغو

توفي مرشّح المعارضة في انتخابات الكونغو برازافيل، غي بريس بارفيه كوليلاس، أمس الإثنين، جراء إصابته بفيروس كورونا، أثناء نقله إلى فرنسا لتلقي العلاج، بعد ساعات على انتهاء الاقتراع. وقال مسؤول محلي بدعى كريستيان كير رودريغ مايانذا، إن مرشّح المعارضة الأبرز «توفي على متن الطائرة». وتابع «سنواصل فرز الأصوات. كان يتصدر النتائج في مناطق عدة».

(فرانس برس)

الاستثناءات ترتبط بعدد من المتهمين والمحكومين

استعادة المصريين بالخارج ليست أولوية

بعد التطورات المستجدة في العلاقات المصرية ـ التركية، لا تتشدد دوائر القرار في القاهرة في مسألة استعادة المعارضين في الخارج، عدا استثناءات محددة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بالتزامن مع المستجدات التي طرأت على العلاقة بين مصر وتركيا، طمأنت أنقرة قيادات جماعة الإخوان المسلمين المقيمين في الأراضي التركية والملاك والعاملين في وسائل الإعلام المعارضة، بعدم طرح مسألة تسليمهم إلى القاهرة. وفي السياق، أفادت مصادر قضائية وأمنية مصرية لـ«العربي الجديد» بأنّ مسألة تسليم المصريين المعارضين المقيمين في تركيا أو قطر، سواء كانوا «مطلوبين» على ذمة تحقيقات في قضايا معينة، أو يعتبرهم القضاء المصري «هاربين» من تنفيذ أحكام جنائية غيابية «ليست من الأولويات المطلقة للنظام الحاكم». لكنهم في المقابل، طرحوا استثناءات في حالات معدودة ونادرة «ترتبط مباشرة بقضايا كبرى صدرت فيها أحكام قضائية مشددة، أو ترغب الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في الحصول على معلومات بعينها من المتهمين فيها الموجودين خارج البلاد».

وأضافت المصادر أن تصفية المشاريع الإعلامية المعارضة للنظام، التي أثبتت نجاحاً كبيراً في الوصول إلى الرأي العام المصري في السنوات الخمس الأخيرة، أو على الأقل الحدّ من أثرها السياسي والاجتماعي، وضمان عدم تكرار ما حدث في تظاهرات سبتمبر/أيلول 2019 و2020 «تمثل الأولوية البارزة في المفاوضات الدائرة مع تركيا حالياً».

وتحرّك هذه الوضعية رغبة الطرفين في تحقيق تقدم على صعيد التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة، انطلاقاً من التنسيق المحتمل حول غاز شرقي المتوسط. ونبّهت المصادر إلى أنه بناء على اعتبارات أمنية وتقارير مختلفة من وزارة الداخلية، فإن الرؤية المستقرة لدى دائرة الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ عام تقريباً، تتجه إلى التخفيف من إجراءات المطالبة باستعادة المطلوبين، إلا في أضيق الحدود. وتتضمن الرؤية عدم اتباع تلك الإجراءات مع المعارضين غير المطلوبين أو غير الصادر ضدهم أحكام جنائية غيابية، وأيضاً عدم التوسع في المطالبة بعودة المتهمين والمحكومين، فضلاً عن اتّباع أولوية معينة تفرضها مقتضيات التحقيقات فقط.

ومن الأسباب التي ساقتها تقارير الداخلية تعقيد وصعوبة إجراءات استعادة وترحيل المطلوبين من الدول الأخرى، والتكاليف الباهظة التي تنفق لتأمينهم داخل مصر عند تنقلهم خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة وحتى في السجون. ويعود السبب إلى وجود توصيات أمنية بالحبس الانفرادي لكثيرين من القيادات الإخوانية، بالإضافة إلى ما يعتبرونه «خطورة سياسية واجتماعية قد تترتب بعد عودتهم واندماجهم مع السجناء الآخرين».

وكبديل لهذه الإجراءات، تتجه دائرة السيسي حالياً للتوسع في استخدام الأدوات العقابية التنفيذية التي تمكنها من البطش عن بعد، من دون استعادة أي شخص أو إجراء تحقيقات أو حتى محاكمة، كإسقاط الجنسية، مع بحث إضافة تلك الأداة تحديداً إلى أحكام الإدانة الغيابية ضد الموجودين بالخارج. وكشفت المصادر عن تكليف وزارة العدل بصياغة نتائج المناقشات الموسعة حول المقترح الذي طلبت دائرة السيسي دراسته، وكشفت عنه «العربي الجديد» في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بإسقاط الجنسية المصرية عن المتهمين بـ«الانتماء لجماعات إرهابية»، فضلاً عن توقيع عقوبات اقتصادية واجتماعية عليهم وذويهم، سواء كانوا خارج أو داخل البلاد، بحرمانهم من بعض المزايا المتاحة لباقي المواطنين مثل الضمان الاجتماعي والتموين الحكومي.

وتُطرح إمكانية إسقاط الجنسية كعقوبة تكميلية، وليست كقرار صادر من مجلس الوزراء، عن المدانين غيابياً أو حضورياً في جرائم محددة، مثل الإضرار بالدولة من الخارج والداخل، والانتماء لجماعات محظورة. لكن العائق أمام سرعة إصدار هذه الصياغة يكمن في العيوب الدستورية المتوقع أن تتضمنها النصوص التشريعية المقترحة، تحديداً بعد تعثر إصدار مشروع مشابه في خريف 2017 بسبب عيوب مماثلة. وأشارت المصادر إلى أنه من الممكن إعادة التداول في هذا المقترح بمجلس النواب الجديد، مع الوضع في الاعتبار إمكانية امتداده ليشمل تعديل مادة الجنسية في الدستور، في خضمّ الموجة الثانية المنتظرة من التعديلات على دستور 2014. في السياق، تنصّ المادة السادسة من الدستور على أن «الجنسية حق لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية، والاعتراف القانوني به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه، ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية»، وبالتالي فهي لا تجيز بذاتها إسقاط الجنسية كعقوبة خاصة إذا كان حاملها لا يحمل غيرها.

> توجه للتوسع في استخدام الأدوات العقابية كإسقاط الجنسية

ومنذ ثلاث سنوات ونصف، أقرت الحكومة مشروع قانون أعده وزير العدل السابق حسام عبد الرحيم، يسمح لمجلس الوزراء بإسقاط الجنسية «في حالة صدور حكم قضائي يثبت الانضمام إلى أي جماعة، أو جمعية، أو جهة، أو منظمة، أو عصابة، أو أي كيان، أياً كانت طبيعته أو شكله القانوني أو الفعلي، سواء كان مقرها داخل البلاد أو خارجها، وتهدف إلى المساس بالنظام العام للدولة، أو تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لها بالقوة، أو بأي وسيلة من الوسائل غير المشروعة».

ولم يتطرق المشروع إلى توقيع قرار إسقاط الجنسية كعقوبة تكميلية للأحكام القضائية الصادرة بالإدانة في قضايا الإرهاب أو العنف أو الاغتيال أو التخابر، بل تحدّث عن الانضمام إلى الجماعات والجمعيات والهيئات في الداخل والخارج. وبالتالي، فإن إصدار أي محكمة، أياً تكن درجتها القضائية، حكماً يثبت صفة «الانضمام» على متهم، حتى تُسقط جنسيته.

معارضون مصريون في نيويورك الأميركية، مارس 2019 (الأناضول)